

التخطيط الحضري وعلاقته بالتجمعات العمرانية للمدينة العراقية بجعلها بيئة حضرية متوازنة .

م.هديل موفق محمود

الجامعة التكنولوجية - قسم الهندسة المعمارية

alabdaa.tanmea@yahoo.com

ملخص البحث ...

التخطيط الحضري هو علم واسع يجمع بين متغيرات عديدة طبيعية وأجتماعية و هندسية تعمل على توجيه نمو المدينة ومعالجة مشاكلها ، ويوفر لهم متطلباتهم لحياه حضرية متوازنة ، وأن أهم سعيه هو تقليل المشاكل البيئية الناجمة عن فعل الانسان من تلوث الهواء والبناء العشوائي وغيرها ، حيث في بداية الستينات ظهرت صيحات تنادي لحماية البيئة والبيئة الطبيعية للمدينة التي تأثرت بسبب تكوين التجمعات العمرانية وخاصة" عند عدم التخطيط لها لان البيئة هي مركب في غاية الاهمية في أي عملية عمرانية حيث يبرز الاهتمام بالبيئة عن طريق الاهتمام بالادارة الحضرية للمدينة والذي يتمثل في تكوين تجمعات عمرانية مخططة ويتم فيها مراعاة المعايير ومتطلبات قانطيهما الحالية والمستقبلية التي تعتبر تجمعات عمرانية تحضى بأدارة حضرية تمتاز بالتطور وتطبيق القوانين والمعايير المتطلبة لتكوينها حيث تكون مدن مثالية وتتمتع ببيئة حضرية متوازنة .

ففي هذا البحث سيتم التطرق الى ما التخطيط الحضري وما علاقته بالبيئة ، وما هي ملوثات البيئة الحضرية وكيف تكونت والطرق التي تراعي عدم تكوينها او الحد منها والحفاظ على بيئة حضرية متوازنة ، بمساعدة التخطيط وتفعيل دور التخطيط الحضري لتلك المدن الذي يعمل على تحسين البيئة الحالية والمستقبلية .

Urban planning and its relationship to urban communities to the Iraqi city urban environment by making it balanced.

abstract...

Urban planning is the science of large combines many variables natural, social and engineering work to guide the city's growth and to address their problems, and provides them with their requirements for urban life balanced, and that the most important quest is to minimize the environmental problems caused by human-induced air pollution and haphazard construction and other, where at the beginning of the sixties appeared cries calling for the protection of the environment and the natural environment of the city that have been affected due to the formation

of urban communities and as especially "when it is not planned because the environment is a compound very important in any process of urban where highlights concern for the environment through attention to urban management of the city, which is in the formation of urban communities planned and where observance of Standards and the requirements of current and future Qantaha which are considered urban communities Thoudy administers the advantage of urban development and application of laws and standards required to be configured as an ideal cities and enjoy a balanced urban environment.

In this research will be addressed to the urban planning and its relationship to the environment, and what are the pollutants of urban environment and how it was formed and the ways that take into account not configured or reduce and maintain the urban environment balanced, with the help of planning and activating the role of urban planning for those cities which works to improve the current environment and future.

Appeared at the beginning of the sixties of the last century cries of the protection of the natural environment , and that the building is an ecosystem miniature associated with ecosystem biggest is the environment surrounding the human being , which is one of the components , so the environment is a compound very important in any urban , whatever its size chronological or spatial , it is for us propulsive the city beyond the immediate concerns to reduce pollution in the urban environment, to protect and appreciation . , the basic bet is to ensure that our cities sustainable development stems from the introduction of the environmental dimension in all stages of the process Urban . Communities Urban which best planning , establishing, and was considering the needs of dweller current and future development of all the variables and considerations of planning and environmental scope of application , which Characterized administers the urban modern and powerful and the laws of specific binding controls all activities and patterns of construction and architecture which , to be more gatherings attractive " to the population.

In our research was to study the relationship addressed urban communities and their impact on the environment and ways that help to protect the urban environment and sustainability , and to maintain a balanced urban environment help to make urban planning contributes to improve the environment for present and future .

المقدمة .

إن تفاعل الإنسان مع محيطه الذي يعيش فيه منذ بدء الخليقة انتح مجموعة من الظواهر المختلفة ، ولا بد من موازنة وتنظيم التفاعلات اليومية على شكل عرف غير مكتوب متفق عليه اجتماعيا يتعلق بنطاق حركة الانسان على الارض واستفادته من الطاقات الكامنة في الطبيعة غالبا ما تفرضه المعتقدات الدينية من خلال الحاكم أو رجل الدين أو الظروف الطبيعية التي تحتم نمط معين من العمران لمواجهة قساوة المحيط البيئي وتقلبات المناخ.

وان كان النمو البطيء في حجم المستقرات البشرية يمكن استيعابه بأساليب تخطيطية وإنشائية يمكن السيطرة عليها إلا أن النمو السريع للمدن بعد الثورة الصناعية وما رافقها من تطور في مختلف المجالات جعل من الصعوبة للعملية التخطيطية أن تنجح مالم يكن هناك أساس تشريعي ومؤسساتي لإدارة الارض تستند إليه في إعداد المخططات وتنفيذها وفق معايير منطقية سليمة هدفها تهيئة المحيط البيئي لمعيشة

الإنسان وممارسة أعماله اليومية بصورة سليمة بعيدا عن المنغصات الطبيعية والصناعية . وان العلاقة بين البيئة والنمو العمراني أدت الى تأثر البيئة بالنمو العمراني عليها حيث تعد البيئة هي المحيط بكل ما يحتويه من هواء ومياه وترابه وفيها وما عليها من كائنات حيه وعلاقتها بالتفاعل بينهما .

فالمدينة الناجحة يجب ان توازن بين الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية . بمعنى أنها يجب ان تستجيب الى الضغوط من كل الجوانب . و يجب أن تعرض للمستثمرين الامن والبنى الارتكازية ومن ضمنها الماء والكهرباء والكفاءة . كما ان تلك المدينة يجب ان تضع حاجات مواطنيها في مقدمة نشاطاتها التخطيطية كلها. المدينة الناجحة لا بد أن تتعرف على أرسدها الطبيعية وعلى مواطنيها وعلى بيئتها .

مشكلة البحث .

ندرة الأرض الحضرية وعدم كفايتها لسد حاجة الاستعمالات الحضرية المختلفة في ضوء النمو والتطور الحضري المتزايد للمستقرات الحضرية. وعدم متابعة وتحديث تصاميم المدن بشكل دوري وتنفيذ فقراتها بما يلائم بيئة المدينة ووضع حلول جذرية لمشاكل المدينة التي تتسبب في تلوث البيئة وتطبيق الأساليب العلمية المدروسة حسب المعايير والمواصفات المطابقة لبيئة المدينة وتطبيقها والحفاظ على بيئة المدينة بادخال البعد البيئي في جميع مراحل العملية العمرانية للمدينة .

هدف البحث ..

هذا البحث يهدف الى اعطاء دور الادارة الحضرية في خلق توزيع امثل لاستعمالات الارض مما يولد بيئة متوازنة في المدينة لان الادارة أستعمالات الارض بصورة مثلى تساعد في التقليل من التأثير البيئي على المدينة عن طريق ابراز دور التخطيط الحضري ودوره في بيئة المدينة .

منهجية البحث ..

يأتي البحث ليحاول تلبية حاجتين ملحتين للتنمية الحضرية وخاصة في الوقت الراهن عن طريق محاولة الخروج باقتراح منهج إجرائي عملي للوصول إلى بيئة حضرية ذات نوعية، و الذي لا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال نتاجا لعمليات قطاعية منفصلة زمنيا أو مكانيا؛ تأكيد الأهمية التي تكتسيها البيئة في أي عملية عمرانية مهما كان امتدادها المكاني أو الزماني.و التي لا يمكن أن تتأتى إلا من خلال معرفة عناصر البيئة الحضرية و تصرفاتها تجاهها، محاولين التركيز على العنصر البشري داخل التجمعات السكنية الحضرية للوقوف على أهمية هذا العنصر في أي محاولة لإصلاح مشاكل المدن ومنها المدن العراقية .

1. التخطيط

التخطيط هو علم وفكر وثقافة في ثوب هندسي يستعرض الواقع ويخطو نحو مستقبل أكثر إشراقا ويلبي حاجة على كل حال ، عندما جمع المسكن بين إنسان وإنسان آخر بدأ يظهر ما يسمى بالمجموعة السكنية ثم المجتمع أو القرية الصغيرة مما جعل الأحتياج إلى تنظيم متطلباتهم أمرا ضروريا ومن هنا ظهر التخطيط. وهو تلبية أحتياجات المجتمع في مكان ما وزمن ما. بصورة هندسية منظمة في الشكل والمضمون أى وظيفيا وجماليا وهو المفهوم الأشمل لتخطيط وتنسيق المدينة ويتطلب تحقيق ذلك دراسة النواحي الجغرافية والوظيفية والبصرية والأقتصادية والأجتماعية. و في إطار برامج زمنية معينة مع مراعاة الإمكانيات والمحددات الكامنة والمتاحة في المجتمع سواء في الوقت الحالى أو المتوقعة في المستقبل.

2. التخطيط الحضري

يعتبرالتخطيط الحضري انه اداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة لكافة قطاعات وفئات المجتمع من خلال وضع تصورات ورؤى لاوضاع مستقبلية تتعلق بتوزيع الخدمات والانشطة واستعمالات الارض في الموقع الملائم وفي الوقت المناسب وبما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب من ناحية وبين احتياجات التنمية لاجيال المستقبل البعيد من ناحية اخرى اي تحقيق مايعرف بالتنمية المستدامة اي نعمل على دمج مفهوم التنمية المستدامة والمجتمعات المستدامة في صلب العملية التخطيطية العمرانية الشاملة. فاستخدام التخطيط الحضري المستدام لتدارك الفشل في تنفيذ التخطيط المخطط للمدن وتلافي المشاكل المدن او الحد منها . وتقليل تأثيرها على بيئة المدينة .

التخطيط الحضري المستدام

البيئة مركب غاية في الأهمية في أي عملية عمرانية مهما كان حجمها الزمني أو المكاني، وخاصة بالنسبة لمخططي ومسيري المدن ، تتجاوز الانشغالات الأنية لخفض التلوث داخل المحيط الحضري إلى حمايته و تنميته. لذا فإن الرهان الأساسي يجب أن نضعه نصب أعيننا كباحثين هو ضمان تنمية مستدامة تنطلق من إدخال البعد البيئي في جميع مراحل العملية العمرانية بدءا من التخطيط و انتهاء بالتسيير والتنفيذ مخططات المدن. من أجل ذلك؛ فإن البيئة و المدينة يشكلان ثنائيا متجانسا تربطهما علاقات متينة.

3. مفهوم البيئة

تعريف البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان و يحصل منه على مقومات حياته من غذاء و كساء و مأوى، و يمارس فيها علاقاته مع أقرانه بني البشر.

كما يمكن تعريف البيئة على أنها عبارة عن نسيج من التفاعلات المختلفة بين الكائنات العضوية الحية مع بعضها البعض (إنسان، حيوان، نبات،...) و بينها وبين العناصر الطبيعية غير الحية (الهواء،

الحرارة، الضوء،...). ويتم هو التفاعل وفق نظام دقيق، متوازن و متكامل يعبر عنه بالنظام البيئي أو المنظومة البيئية.

و الإنسان جزء لا يتجزأ عن هذه البيئة أو المنظومة البيئية، لكن الميزة التي تميزه عن باقي عناصرها و مكوناتها أنه يعني الدور الفعال فيها، هذا الدور الذي من خلال ممارسته اليومية لمظاهر حياته، و لفعل قدراته العقلية الجبارة، أصبح الإنسان عنصراً مهيمناً على البيئة المحيطة به، و ساعد في ذلك تزايد السرعة و تطوره العلمي و التكنولوجي و سعيه الكبير في تلبية حاجاته عن طريق الزيادة في الإنتاج الزراعي، و تطوير الإنتاج الصناعي و إنشاء و توسيع المدن و مد الطرق...، الشيء الذي نتج عنه ضغط هائل على كثير من الموارد الطبيعية، و خلف أثراً واضحة على كثير من المنظومات البيئية التي أصبحت - في أغلبها - تشكو من التدهور و اختلال التوازن.

وأيضاً هي الإطار الذي يحيط بالإنسان و كل مكوناته الطبيعية و الإجتماعية و التي تؤثر على حياته و نشاطاته و تتأثر بها و من خلال هذا التعريف فإن البيئة يمكن أن تقسم إلى الآتي:

أ- البيئة الطبيعية:

هي تتكون من الهواء و الماء و التربة و النبات و الحيوان و الإنسان بالإضافة لتفاعلاتها مع بعضها البعض.

ب- البيئة الإجتماعية:

التي تكون علاقة الإنسان بأخيه الإنسان و تشمل اللغة و الدين و الثقافة و التقاليد و الأعراف و نظام الحكم.... الخ و تفاعلاتها.

و نجد أن هذه الأنواع مترابطة ارتباطاً وثيقاً بعضها البعض و كل واحدة تؤثر على الأخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا يعني أن البيئة هي مصدر كل إحتياجات الإنسان الأساسية في حياته من هواء و ماء و غذاء و كساء و طاقة و داء بالإضافة إلى إحتياجاته الأخرى .

يمكن تعريف البيئة على أنها عبارة عن نسيج من التفاعلات المختلفة بين الكائنات العضوية الحية بعضها البعض (إنسان، حيوان، نبات...)، وبينها وبين العناصر الطبيعية غير الحية (الهواء، الحرارة، الضوء...) و يتم هذا التفاعل وفق نظام دقيق، متوازن و متكامل يعبر عنه بالنظام البيئي أو المنظومة البيئية.

و الإنسان جزء لا يتجزأ من هذه البيئة أو المنظومة البيئية، لكن الميزة التي تميزه عن باقي عناصرها و مكوناتها أنه يعي دور الفاعل فيها، هذا الدور الذي يتوضح من خلال ممارسته اليومية لمظاهر حياته، و بفعل قدراته العقلية الجبارة، أصبح الإنسان عنصراً مهيمناً على البيئة المحيطة به، و ساعده في ذلك تزايد السرعة و تطوره العلمي و التكنولوجي، و سعيه الحثيث لتلبية حاجاته عن طريق الزيادة في الإنتاج الزراعي، و تطوير الإنتاج الصناعي و إنشاء و توسيع المدن و مد الطرق..... الشيء الذي تمخض عنه ضغط هائل على كثير من الموارد الطبيعية، و خلف أثراً واضحة على كثير من المنظومات البيئية.

مفهوم التلوث البيئية ومستوياته

يقصد بتلوث البيئة جميع التغيرات السلبية التي تطرأ على البيئة، (فيزيائيا، كيميائيا، وبيولوجيا) سواء في الجو أو الأرض أو المياه، لأننا إذا نظرنا إلى مشكل التلوث بصفة عامة يمكن أن نقسمه إلى ثلاث مستويات أو ثلاثة مظاهر لتلوث البيئة :

- 1-الاختلال في تركيب الجو عن طريق تضخيم نسب بعض الغازات، والغبار، والدخان، والبخار، والمواد المشعة في الجو ...
- 2-الاختلال البيئي في الأرض بسبب الفضلات الصناعية، وإلقاء النفايات المختلفة، وفرط الاستغلال الفلاحي، وتدمير الغطاء الأخضر، وكثرة استعمال المواد الكيماوية.
- 3-الاختلال في تركيب المياه بفعل الإلقاءات الصناعية، ورمي النفايات، والمياه المبتذلة (الصرف الصحي)...

وقد اتسع مفهوم التلوث حاليا ليشمل كل ما يخل بصحة الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات، أو يقلق راحة الإنسان مثل الضوضاء والروائح الكريهة.....

ولا بد هنا من الإشارة إلى بعض الملاحظات بصدد هذا التلوث:

- 1-إن التأثير السلبي لتلوث البيئة يمكن أن يظهر الآن، ويحتمل أن يظهر في المستقبل على حياة الإنسان والنبات والحيوان ومختلف المصادر الطبيعية، وبالنسبة لإنسان فقد يتأثر به مباشرة عن طريق ظهور أمراض خطيرة ناتجة عن اختلال توازنات مختلف عناصر البيئة، ويمكن أن يؤثر هذا التلوث على جيناته وعناصره الوراثية مما يجعله ينقل آثاره السلبية للأجيال القادمة
- 2-إن مشكلة التلوث تختلف حسب مميزات كل جهة أو إقليم أو مدينة ... لذلك فإن ظاهرة الإخلال بالتوازن البيئي قد تبدو مختلفة باختلاف المناطق مع اختلاف مجالات ودرجات بروزها.
- 3-إن أثر عوامل التلوث يختلف حسب هذه العوامل فهناك ظواهر التلوث التي تترك أثرا نافذا في الطبيعة لا رجعة فيه، تقابلها تلك التي يمكن إصلاح تأثيراتها السلبية.

عوامل تلوث البيئة الحضرية

يرتبط تلوث البيئة الحضرية بمستوى التطور الحضاري للإنسان، كما يختلف مستواه ومظاهره بنوع ومدى تطور الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها سكان المدن، وبوثيرة نمو العمران ومدى خضوعه للضوابط القانونية، وبمستوى النمو الديموغرافي بهذه المدن، كما أن له ارتباط بعوامل أخرى متعددة نذكر منها على سبيل المثال : مدى وعي الجهات المسؤولة من سلطات وهيئات منتخبة، ومصالح تقنية ومؤسسية إنتاجية ... بمشاكل التلوث، ومدى نجاعة الوسائل المستعملة للحد من آثاره، وكذا بمستوى وعي الساكنة بأهمية البيئة وضرورة العمل على الحد من تلوثها.

1-التصنيع : ويعتبر التصنيع أهم العوامل الملوثة للبيئة، ذلك أن أثره يلحق كل مستويات البيئة فهو يلوث

الأرض : بإلقاء النفايات الصلبة، والمياه : بالنفايات السائلة، والجو : بما يفرزه من غازات وغبار

2 - **النفايات الصلبة** : تشكل النفايات الصلبة الناتجة عن المخلفات المتبقية من استهلاك السلع بمختلف أنواعها: العلب المعدنية، البلاستيك، الورق، الأثاث، بقايا الطعام، عوادم السيارات القديمة ... إحدى أهم المعضلات التي تواجه البلديات على الصعيد الوطني والعالمي.

1- **الصرف الصحي (الواد الحار)** : يقصد بمياه الصرف الصحي جميع المياه المستعملة في المنازل إضافة إلى تلك التي تصرفها بعض المرافق العمومية كالمجازر والحمامات ... فضلا عن النفايات العضوية التي تلقي بها بعض الوحدات الإنتاجية كمصانع الورق والمواد الغذائية، ودور الدباغة ...

2- البناء العشوائي واختلال التوازن البيئي:

ان من بين المعضلات الاساسية التي تعاني منها المدن العراقية حاليا، تنامي البناء العشوائي بشكل سريع وخاصة بعد 2003. يعود تنامي البناء العشوائي في المدن إلى أسباب عديدة أهمها : الضغط السكاني على المدن، افتقار هذه المدن الى التصاميم الضرورية كتصاميم التهئية مثلا، ضعف مراقبة البلديات لقطاع التعمير على مستوى احترام التصاميم الاساسي للمدن ، اختفاء القوانين الرادعة والتراخي في زجر المخالفات، انتشار المضاربات العقارية ... وهي ظواهر جد خطيرة تآثر أثرا بالغا على البيئات الحضرية وتساهم في تلوينها على مستويات عديدة أهمها :

أ- اختلال التوازن بين المساحات المبنية والمساحات الخضراء.

ب- تدمير الحزام الأخضر للمدن.

ج- انتشار أحياء لا تتوفر على الشروط والمعايير الصحية الأساسية للسكن اللائق.

د- الافتقار إلى التجهيزات الأساسية المرتبطة بالصرف الصحي وجمع النفايات الصلبة.

وعموما فإن هذه العوامل تحول السكن العشوائي إلى أحد أخطر عوامل اختلال التوازن داخل البيئة الحضرية بالعراق. حيث يسمح بتكوين مدن تقتقر إلى التصاميم المعتمدة وفق شروط ومعايير معينة تسمح بتكوين منازل تتمتع بالتهوية الضرورية والإنارة الطبيعية الكافية، كما تتميز التجاوزات التي تقتقر إلى كل شروط السكن الصحي، مما يعرض حياة سكانها لآفات جد خطيرة.

أهمية الحفاظ على بيئة المدن .

اهتدى إسلافنا إلى ضرورة الحفاظ على البيئة لتحسين ظروف الحياة الحضرية ؛ فقد ظللنا لعقود نشيد مدنا :

- مريحة
 - مزدهرة اقتصاديا نظرا لما توفره من فرص للتجارة و الإستثمار بأقل تكاليف (مدينة بغداد ، مدينة القاهرة القديمة ، دمشق القديمة ، القصبه في الجزائر وغيرها
 - متلائمة مع خصوصيات السكان الإجتماعية و الاقتصادية و الأمنية وغيرها ...
- بعد ذلك صرنا ، و في خضم تيار ثمانينات وتسعينات و النهاية من القرن الماضي ؛ وبسبب خروج العراق من استعمار مدمر ، كان لزاما إعادة بعث الحياة الحضريه من جديد . إلا أن ذلك جاء في خضم انبهار مفرط بما يحصل في الغرب ؛ حتى صرنا ننادي كنظرانا في الغرب بالتنمية الاقتصادية كسبيل وحيد لتحسين إطار حياة الإنسان الحضري. مركزين على الجوانب المادية و مغفلين حقيقتين مهمتين أجمع عليها المختصون حديثا و قديما هما أن:

- النظام الحضري يعتمد في توازنه على جوانب أخرى لا تقل أهمية عن الجانب الاقتصادي ؛
- الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية يتسبب في إحداث ضغط كبير على البيئة نتيجة لما تفرزه من ملوثات ومخلفات ضارة .

لذلك ظهر مفهوم الاستدامة الذي عرفه العرب في مدنهم القديمة لقرون عديدة من جديد لي طرح نفسه حلا وسطا بين منهجين متضادين (التنمية المادية و التنمية غير المادية) ، و يقرر أن "تلبية احتياجات السكان ضرورة لكنها لا يمكن أن تكون على حساب مستقبل الأجيال القادمة". و قد أولت معظم دول العالم في العقد الأخير من القرن المنصرم عناية خاصة واهتماماً واسعاً بمواضيع حماية البيئة و التنمية المستدامة، ولم يولد هذا الاهتمام من فراغ بل كان بعد أن تراءى للعالم محدودية الموارد زمنا و مكانا و ما يمكن أن يصير إليه مستقبل الأجيال الحالية و القادمة إذا واصلنا على نفس النهج في استنزاف الموارد خاصة غير المتجددة منها . فلهذا يتطلب معرفة ما البيئة الحضريه وما هي مكوناتها .

4. البيئة الحضريه ...

أما البيئة الحضريه فيصعب إيجاد تعريف شامل و متفق عليه بالنسبة لها.... وهذا يرجع إلى عدة عوامل منها

صعوبة تقديم تعريف دقيق للمدينة في حد ذاتها، واختلاف هذه التعاريف من تخصص علمي إلى آخر، ومن بلد إلى آخر، فالمدينة ظاهرة معقدة و متطورة، و متغيرة في الزمان و المكان تتميز بتنوع أنشطة سكانها، واختلاف مناظرها المورفولوجية، و تباين كبير في شرائح و أعداد سكانها، و فئاتهم المهنية و اجتماعية (عمال، حرفيين، موظفين، أصحاب المهن الحرة، رجال الأعمال ...) و من تم تعدد المعايير المعتمدة في تعريف المدينة: نوعية النشاط، عدد السكان، المنظر المورفولوجي...

إن هذه الصعوبة، تجعل بعض الدول تعتمد المعيار الإداري لتحديد المدينة، و العراق من ضمن هذه الدول. يعني المعيار الإداري: إصدار قرار إداري يضيف صبغة المدينة على تجمع سكاني معين إذا ما توفرت فيه شروط معينة. و هنا لا بد من إبداء ملاحظة أساسية، وهي : أن حديثنا عن البيئة الحضريه في المدن العراقية و ان التغيير في شكل و حجم المدن و التركيب السكاني للمدن العراقية كلا حسب بيئته و رغم شساعة الاختلاف الموجود بين هذه المدن من حيث عدد السكان، نوع الفئات و المهن الاجتماعية، المنظر المورفولوجي، حجم العمران ...

وبطبيعة الحال وجود هذه الاختلافات سيجعل ما نسميه الحضريه بالبيئة الحضريه يتميز بدوره بالاختلاف الكبير... لكن يمكن أن نجد بعض العناصر الموحدة لهذه الكيانات المختلفة عبر إبداء بعض الملاحظات:

- أن البيئة الحضريه هي من صنع الإنسان فهي إذن نتاج تأثير الإنسان في بيئته الطبيعية.
- أن وعي الإنسان بهذا الفعل وبتأثيره جعله يسعى إلى تنظيمه وإعادة خلق نوع من التوازن بين عناصره و من تم ظهرت الخطط (خطط المدن) كما ظهرت مستويات من التصاميم المديرية ... والتي يبقى الهدف من ورائها :

المحافظة على التوازن بين مختلف عناصر المجال الحضري، الطبيعية منها والمصطنعة (أي تلك التي هي من فعل الإنسان) من أجل خلق بيئة ملائمة لحياة هذا الإنسان. وضمان إستمراريته وسلامته وصحته.

علاقة النظام البيئي بالبيئة الحضرية للمدينة .

النظام البيئي عموماً، النظام البيئي يقصد به أية مساحة من الطبيعة و ما تحويه من كائنات حية و مواد حية في تفاعلها مع بعضها البعض و مع الظروف البيئية و ما تولده من تبادل بين الأجزاء الحية و الغير حية. فمفهوم النظام البيئي الحضري المفهوم الخاص بالنظام البيئي الحضري يتمثل في نشـاطات الإنسان و ما يقوم به يومياً من القضاء على مسـاحات واسعة من الأراضي للحصول على أراضي عقارية أو مناطق سكنية و غير ذلك من النشاطات البشرية التي تؤدي إلى تدمير النظام البيئي الطبيعي و تحويله إلى نظام بيئي حضري، مما يؤدي إلى إحداث تغيير في مكونات النظام البيئي الطبيعي.

إن فـالقضاء على النظام البيئي الطبيعي في مكان ما قصد إقامة مناطق سكنية أو مناطق صناعية و غيرها من النشاطات البشرية هو عملية خلق و إحداث نظام بيئي جديد يعرف بالنظام البيئي الحضري.

من خلال مقارنة النظام البيئي الطبيعي و النظام البيئي الحضري، نلاحظ الفرق بين النظامين و المتمثل خاصة في التوازن بين عناصر و مكونات النظام البيئي الطبيعي و غيابه بين عناصر و مكونات النظام البيئي الحضري.

الحفاظ على البيئة الحضرية

البيئة الحضرية هي مجموع العناصر ذات العلاقات المركبة تشكل إطار و وسط و شروط حياة الإنسان . نتيجة للنمو العمراني المطرد تركز عدد هائل من السكان في المدن و خاصة في التجمعات السكانية الجماعية ذات الكثافة العالية في مجال محدود هو المدينة ؛ هذه الأخيرة تواجه اليوم و أكثر من أي وقت مضى تحديات جسام فيما يخص نوعية البيئة الحضرية(مياه ، نفايات، ضجيج، مساحات خضراء،...الخ) . إذا فالتنمية العمرانية لا يجب أن تتم بمعزل عن الضرورات البيئية الملحة ، لأن:

- المدن تعتبر أحد المستهلكين الرئيسيين للموارد الطبيعية كالأرض و المواد و المياه و الطاقة؛
- عمليات التعمير الكثيرة و المعقدة ينتج عنها كميات كبيرة من الضجيج و التلوث و المخلفات الصلبة و استهلاك للمجال الطبيعي الذي يعد رئة الأرض كلها و ليس المدينة فقط من جهة ، و تنتج علاقات اجتماعية و اقتصادية غاية في التعقيد (تحدد شكل و طبيعة العلاقات الاجتماعية ، الاقتصادية... الخ) .

و نتيجة لتنامي الوعي العام تجاه الآثار البيئية المصاحبة للأنشطة الحضرية يتبين لنا أن التحدي الذي يجب على مدننا رفعه يتمثل في:

- مقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها التخطيطية و أداء دورها التنموي تجاه تحقيق رفاهية الحضر دون الإضرار بمستقبل الأجيال القادمة ؛
- القدرة على تسيير المجالات الحضرية بشكل يسمح بالحفاظ على نمط حياة حضرية راقية و يقال من استنزاف الموارد غير المتجددة.

5. الاستدامة والعمران .

نلمح في الآونة الأخيرة ظهور مفاهيم وأساليب جديدة للتخطيط و التسيير الحضري لم تكن مألوفة من قبل ، ومن هذه المفاهيم "التخطيط الحضري المستدام" و"العمران الأخضر" و"المدينة المستدامة" ، هذه المفاهيم جميعها تعكس الاهتمام المتنامي بقضايا التخطيط و التسيير الحضري في ظل حماية البيئة ، وخفض استهلاك الطاقة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والاعتماد بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة.(Renewable Sources) و تقوية الروابط الإجتماعية ، الإقتصادية و الثقافية . من هنا يبرز التخطيط الحضري المستدام ... العمران الأخضر كمفاهيم تعكس طرقا و أساليب جديدة في التعامل مع المجال الحضري تستحضر التحديات البيئية والاقتصادية التي ألفت بظلالها على مختلف مناحي الحياة في هذا العصر، فالمشاريع الحضرية الجديدة يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بأساليب وتقنيات متطورة تسهم في تقليل التكاليف البيئية مما يتيح مدنا آمنة ومريحة بيئيا :

1. يقل فيها الأثر على البيئة

2. تتخفض فيها تكاليف التسيير (التشغيل والصيانة)،

ولهذا فإن بواعث تبني مفهوم الاستدامة في التخطيط و التسيير الحضريين لا تختلف عن البواعث التي أدت إلى ظهور وتبني مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) بأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة. فلم تعد هناك خطوط فاصلة بين البيئة والاقتصاد و الاجتماع منذ ظهور وانتشار مفهوم التنمية المستدامة الذي أكد بما لا يدع مجالا للشك أن ضمان استمرارية النمو الاقتصادي (مع ملاحظة أن ثلثي سكان العالم يعيشون في المدن) لا يمكن أن يتحقق في ظل تهديد البيئة بالملوثات والمخلفات وتدمير أنظمتها الحيوية واستنزاف مواردها الطبيعية.

5.1. البيئة والعمران المستدام.

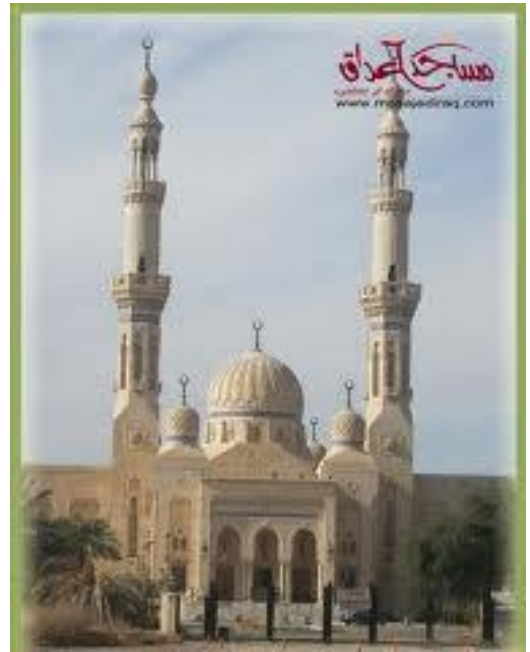
العمران المستدام يتبنى فكرة أن الإنسان هو محور الارتباط بين البيئة -الاقتصاد-الاجتماع(لأن تأثيرات الأنشطة الإنسانية على البيئة لها أبعاد اقتصادية و اجتماعية واضحة العنصر المتلقي للضرر في النهاية هو الإنسان) ، فاستهلاك الطاقة الذي يتسبب في ارتفاع فاتورة الكهرباء له ارتباط وثيق بظاهرة المباني المريضة التي تنشأ من الاعتماد بشكل أكبر على أجهزة التكييف الاصطناعية عكس ما كانت عليه مدنا القديمة التي تعتمد على التهوية الطبيعية و التكييف الطبيعي الذي لا يؤثر على البيئة ولا يتأثر بها ، وهذا الكلام ينسحب على الاعتماد بشكل أوحدها على الإضاءة الاصطناعية لإنارة المبنى من الداخل مما يقود إلى زيادة فاتورة الكهرباء وفي نفس الوقت يقلل من الفوائد البيئية والصحية فيما لو كانت أشعة الشمس تدخل في بعض الأوقات إلى داخل المبنى . و يؤدي في النهاية إلى إصابة الإنسان بأمراض مختلفة عضوية و نفسية(أثبتت الأبحاث الحديثة أن التعرض للإضاءة الاصطناعية لفترات طويلة يتسبب في حدوث أضرار جسيمة على صحة الإنسان على المستويين النفسي والبدني :الإحساس بالإجهاد الجسدي والإعياء والصداع الشديد والأرق)من جهة ، و من جهة ثانية فإن الاستخدام المفرط لمواد البناء أثناء تنفيذ المشروع يتسبب في تكاليف إضافية ويقود في نفس الوقت إلى تلويث البيئة بهذه المخلفات التي تنطوي على نسب غير قليلة من المواد السامة. وهكذا فإن الحلول والمعالجات البيئية التي يقدمها العمران المستدام تقود في نفس الوقت لتحقيق فوائد اقتصادية لا حصر لها على مستوى الفرد والمجتمع (حسب بعض التقديرات فإن مجال العمارة على مستوى العالم يستهلك حوالي (40%) من إجمالي المواد الأولية ويقدر هذا الاستهلاك بحوالي 3 مليار طن سنويا- الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك المباني وحدها (65%) من إجمالي الاستهلاك الكلي للطاقة بجميع أنواعها، وتتسبب في (30%) من إنبعاثات اي غازات) .



صورتوضح مبنى هيرست تاو في نيويورك صديق للبيئة محور للطاقة ووزارة الاسكان والتعمير العراقية في بغداد
-استخدام الألواح الزجاجية كمصدر لامتناس الطاقة الشمسية وتوليد الكهرباء والاستفادة منها في تدفئة المبنى



- احد منازل المشيد في بغداد تم تغليفة بحجر الحلان مصدره من محافظة الموصل



صورة لجامع ام الطبول في بغداد مغلف بحجر با عذرا مصدره من محافظة الموصل

5.2 . التخطيط الحضري والاستدامة .

المدينة مجال حضري خصب يثير شهية تخصصات عدة ، ودراستها تأخذ أبعادا مجالية ، اجتماعية ، ثقافية واقتصادية. فتخطيطها يرتكز على عدة تخصصات تتفق جميعها على التعبير الكمي عن بنية (أو هيئة) تركيبية (مركبة) تجمع وظائف مختلفة (سكن + عمل + راحة) في مجال محدود ، لتشكل بذلك :

- مسرحا لاستعراض قوى متنازعة، فهي تقترح التعددية، وتسمح لكل واحد لاختيار نمط حياته. فالمدينة هي إذا طراز مميز للحياة الجماعية الإنسانية. وهي في كثير من الأحيان، كما يراها بعض علماء الاجتماع الحضري، موطن أكبر وأكثر وأدوم لأفراد غير متجانسين تشكل إسقاطا للمجتمع في الواقع يعبر عن طريقة وجود، حياة.
- المحاولات الأولى لاستبدال التطور الطبيعي والعفوي بتطور مقصود يهدف إلى إيجاد فضاء عمراني جديد مصمم عقلانيا، ومحتوي على كل التجهيزات الضرورية لحياة السكان.
- مجالا يجمع بين عناصر متكاملة فيما بينها (تجهيزات بمختلف أنواعها، سكنات، مساحات خضراء.....) ، وبين متناقضات (كتوفير سيولة في الحركة، وأمن مروري....)، يصعب التوفيق بينها.
- فضاءا ديناميكيا، يتجدد ويتسع في المكان، وينمو عبر الزمن، فتسييرها يحتاج إلى مرونة في العمل. نستخلص أن التخطيط الحضري يلبي احتياجات السكان الحاليين، و كذلك المستقبليين، وعليه فالمطلوب أن يكون تسيير المدينة (تابع كما أشرنا 'نفا) وفقا للأهداف التي تبنيها عند إنشائها .

التخطيط الحضري المستدام وعلاقتها بالبيئة

تناولنا فيم سبق التخطيط الحضري بإسهاب لأنه سابق ؛ و لأن التخطيط و التسيير الحضريين تربطهما علاقات معقدة الأمر الذي بدأ يظهر بجلاء مع الثورة التكنولوجية و المعلوماتية ، التي وضعت بين أيدي المخططين و الميسرين على حد سواء ؛ وسائل تقنية فائقة الدقة سمحت بتحديد المشاكل التي تعاني منها المدن بدقة متناهية و بالتالي تسهيل التدخل لحلها. من بين هذه التقنيات نجد في مقدمتها نظم المعلومات الجغرافية و الاستشعار عن بعد . هذه التقنيات سهلت كثيرا تعامل المختصين مع المشاكل الحضرية اليومية و ساعدت في عملية التسيير و التحكم في نمو المدن من جهة و في توفير إطار حياة أفضل للسكان من خلال إمكانية التدخل السريع و الدقيق لحل أية مشكلة (تسيير النفايات الحضرية ، النقل الحضري، تحديد مستويات التلوث و طبيعتها ،).

1-التسيير الحضري :تعامل مرن مع نسيج حضري معقد
لا شك أن مفهوم تسيير المدينة قد يحمل تصورات وأفكار وسيناريوهات تختلف باختلاف المتدخل وحجم المدينة لكنه يبقى يركز حول محورين أساسيين متكاملين:

- البحث عن كيفية التنسيق والتوفيق بين مختلف المتدخلين في المدينة من سياسيين، تقنيين، إداريين، جماعات ضاغطة....
- البحث عن كيفية التحكم في تسيير كل العناصر التي تركز عليها حياة سكان المدينة مثل تسيير الفضاءات العمومية، النفايات، المساحات الخضراء، المياه الصالحة للشرب، المياه المستعملة،...

إن مسير المدينة (أو المشارك في عملية التسيير)، يعمل في ظروف (منها السلبية ومنها الايجابية) تختلف باختلاف الزمان والمكان، وباختلاف بعض الظروف المحيطة بالعملية برمتها. فهناك ظروف تتعلق بالمسير نفسه (قدراته على الاستفادة من الوسائل المتاحة له، ثقافته وتكوينه الشخصي.....) ، وأخرى تتعلق بالمدينة ذاتها (حجمها، نمطها البنائي وهيكلتها.....). تتفاعل هذه الظروف، التي يمكن أن نسميها متغيرات، مع بعضها البعض لتبرز لنا جملة من المشاكل التي تؤثر على نوعية وكيفية التسيير.

فمثلا عدم التركيز والتوجيه نحو التصور العمراني والمعماري الذي يحمل البعد الثقافي والاجتماعي في المشاريع العمرانية يساعد في إحداث حركة في تعمير المدينة بشكل يجعل الانقطاع أو عدم التفاعل واضحا بين الفضاءات العمرانية المنتجة ومستعمليها، مما يتسبب في وجود تداعيات مختلفة تنعكس في عدة صور منها:

✓ عدم تمكن المواطن من التفاعل مع المجالات المصممة خصيصا له، الشيء الذي أدى إلى عدم الاندماج في الحياة الحضرية الجماعية، فيترتب عنه تراجعاً في القيم الجماعية واستفحال للنزعة الفردية .
✓ الأدوات العمرانية والمعايير التقنية المطبقة على مجالنا الحضري، والتي تهدف إلى إيجاد الإستقرار وترفع من كفاءة المجال الحضري، لم تحقق هذا الهدف ميدانيا لاعتبارات كثيرة إما ذاتية، أي متعلقة بالمقاييس العمرانية نفسها (المقاييس العمرانية الخاصة بالتسيير التقني أو المتعلقة بعمليات البرمجة للمجال الحضري، على سبيل المثال، لا تتماشى مع الحقائق الاجتماعية والثقافية والمناخية بصفة عامة، ومع نمط الحياة)، أو لمعايير متعلقة بالمسير نفسه، أو قد تكون لظروف أخرى كعمل الجماعات الضاغطة....
من هنا يبدو أن الأمر ليس بالهين، حيث أن وضع إطار واضح لهذا المفهوم (الجديد) في بلادنا يعتبر - لحد الآن - من الصعوبة بمكان، وذلك لوجود عوامل تثقل من العمل بسهولة لإيجاد طرق وآليات بسيطة وفعالة. من بين هذه العوامل نذكر مايلي:

✓ توفر مدنا على مميزات غير متجانسة، سواء على مستوى التنوع المعماري والبشري، أو على مستوى الاختلال العمراني الحاصل نتيجة تزايد البناءات، خاصة الفوضوية منها.
✓ وجود بعض الغموض أو الثغرات في القوانين العمرانية (كعدم تحديد بعض الصلاحيات بدقة ووضوح لكل متدخل) الخاصة بالتدخلات على المحيط الحضري.
✓ إفراغ الكثير من المشاريع من قيمنا، وعدم اقتباس في المشاريع العمرانية والمعمارية من تراثنا العتيق هذا من جهة، وعدم قدرة مسايرة هذه المشاريع للديناميكية العمرانية الحالية (فمدنا تطور بوتيرة تفوق تطور قدراتنا التقنية والبشرية) من جهة أخرى
✓ تدهور العيش من قلة الدخل بالنسبة لبعض المواطنين ووجود أحياء يمكن أن نصفها بالمریضة حيث يتجلى فيها عدم الإستقرار، انتشار التلوث، قلة الأمن تدهور الفضاءات العمومية، إذ أصبحت هذه الأخيرة تشكل مصدر خطر دائم لسكان بعض الأحياء.
✓ تنامي تجمعات منها الصفيحية، ومنها الخطية المنتشرة بمحاذاة الطرق الوطنية مما أدى إلى إيجاد مدن لا تعرف بدايتها من نهايتها، بل أحيانا لا تجد فيها للمدينة معنى.
✓ تدهور عام في بعض المدن خاصة الداخلية منها مرتبطا ذلك بهجرة الكثير من القرويين إلى المدينة وما يترتب عنه من الضرر المضاعف (نقص زراعي وتزايد في الاكتظاظ السكاني).
✓ محدودية الإمكانيات المادية لدى العديد من البلديات، وضعف مصادر تمويل مشاريع الإنجاز والصيانة.
✓ غياب التأطير: قلة التأطير كافي سواء على مستوى الدوائر التقنية، أو على مستوى التكوين.
✓ كل ذلك يزيد من صعوبة المسير ويقعد أكثر من مهمته.
4.4 - تسيير المدينة: تحكم في نسيج عمراني متغير:

تعرف كل مدن العالم حاليا تحولات عميقة، يصعب قياس عواقبها بدقة. وأصبحنا اليوم نتساءل إن كانت أزمة التعمير السابقة هي التي جعلت المدن اليوم عديمة القدرة على الوقوف أمام أوضاع عالمية جديدة، أو أننا أمام مدن جديدة مبنية على علاقات جديدة؛ من هنا يمكن أن نسجل الملاحظات التالية :

● في وسط هذا الزخم من التحولات والتراكمات التي تعرفها المدن بمختلف أحجامها، فإن الجانب التسييري للمدينة يبقى يشكل الجانب الأكثر تعقيدا، وفي نفس الوقت الأكثر حيوية، و هو الأساس لإشكالية التطور المستديم.

- أصبحت المدن حالياً على درجة كبيرة من التعقيد و اللاتجانس، والتخصص وتقسيم العمل، والانفصال المكاني، والاجتماعي.
 - أصبحت المدينة المعاصرة تتمركز عادة حول قطب وحيد. وأن التطبيق أوجد تخصصات مبالغ فيها من مناطق صناعية، سكنية، وتجارية. وصارت المدينة تعيش في قطاعات منفصلة: من جهة أحياء سكنية مخططة، ومن جهة أخرى أحياء شعبية فقيرة، يمكن أن نصفها بالمريضة، حيث تمتاز بعدم الاستقرار، التلوث بكل أشكاله، انعدام الأمن، انتشارا في العنف الحضري، كما أوجدت نسج عمرانية مكثفة في مراكز المدن ومنتشرة في الضواحي. قليل من العمارات التي بنيت بشكل منسجم مع محيطها المجاور....
 - جل مدنها تعرف حالياً تمرداً هائلاً، حيث أن الكثير من الأحياء الواسعة صارت تشكل من قبل السكان أنفسهم، على جانب تحكم السلطات العمومية (الأحياء الشعبية: الفوضوية، القصدية... المنظمة ذاتياً: عقود بيع، بناء..... بعيدة عن المصالح الرسمية): أوجدت وضعية بعيدة عن مفهوم التسيير الهادف، أو التنظيم المحكم.
 - النسيج العمراني يتمدد ويتسع ويتحول، بينما الأراضي الحضرية الضرورية تضيق. وبالتالي ظهور هفوة بين وتيرة التهيئة العمرانية، وما ينبغي على المدينة توفيره. وأصبحنا نشعر وكأن مدنها تتطور بوتيرة تفوق قدراتها. لذا، ونحن في عصر جديد، ومع متغيرات عالمية ومحلية مفروضة، فإن مسير المدينة مطالب بالتأقلم معها
- في خضم التحولات التي تعيشها الحضارة الإنسانية، فإن المدن تعمل يوميا منتجة بذلك مشاكل اجتماعية واقتصادية متجددة حسب الظروف؛ هذه الحالة تترك الكثير من مسيري المدن يتساءلون عن العلاقة بين الأشكال الفضائية والوظائف الحضرية .

6 - دور المجتمع في تكوين المدينة .

لقد أصبحت فكرة المشاركة العامة في تسيير المدينة عملة رابحة أخذة في الانتشار في كثير من الدول وخاصة المتقدمة . بل إنها أصبحت توجه أعمال الخبراء، السياسيين المهتمين بتخطيط وتسيير المدينة، ونظرا لكون استخدامات الأرض تؤثر على كل أعضاء المجتمع بدرجات متفاوتة فقد وجدت الفكرة تجاوبا متزايدا من قبل عامة الناس.

في الواقع أن مبدأ المشاركة العامة في التسيير لا يمكن أن ينجح بدون إعداد أفراد المجتمع لتلق المشاركة ؛ وهذا يكون عن طريق بذل الجهود المسبقة لإفهام الأفراد الأهداف العامة لهذا النوع من التسيير.

إن تشكيل الأهداف العامة وإيجاد الوسائل الفعالة للتسيير يحتاج إلى الانخراط الفعلي للمجموعات والمنظمات المهمة بالتسيير لإجراء المناقشات والاستشارات للوصول إلى أفضل أسلوب لعرض الأمر على أفراد المجتمع حيث أن بعض الأهداف قد تكون غامضة على الكثير. لهذا قد يلجأ الفرد أحيانا لبعض المنظمات للمشاركة في المناقشات نيابة عنه كأحد أعضائها.

وهنا نسجل إمكانية المساعدة في شرح أهداف واتجاهات التسيير من قبل وسائل الإعلام.

ألا أنه ينتج أحيانا عن مبدأ المشاركة العامة نوع من التضارب في عملية التسيير؛ أحيانا إلحاح على تدعيم المشورة بين السكان وبين المسؤولين عن التسيير قد يصطدم مع الحاجة لتنفيذ بعض القرارات السريعة في بعض عمليات التسيير. وبالتالي قد تكون هذه السرعة المطلوبة أحيانا مستحيلة مع مبدأ المشاركة العامة (كعمليات تحسين إطار حياة بعض الأحياء القديمة....).

أما المشاركة العامة المفيدة فهي تلك التي تبدأ منذ التخطيط ، كنشر الخطط أمام السكان، لإعطائهم الفرص الملائمة لعرض آرائهم والتي يجب أن تكون الأساس في وضع بعض الخطط النهائية. وعموما فإن فاعلية التسيير تبرز مع تشجيع المشاركة لأكثر عدد ممكن من العامة بالمساعدة في إعداد الخطط مثلا، ذات العلاقة الوطيدة بهم كالأماكن العمومية، وأماكن لعب الأطفال، وبعض التجهيزات العامة.... ، وذلك بإبداء آرائهم إما شفويا أو كتابيا...

طريقة المشاركة هذه تفرض على تسيير المدينة أن يكون في الميدان وأن يعمل وفق تصور جديد يعتمد أساسا على التنسيق والتشاور والشراكة بين الدعم العام والخاص وإشراك المجتمع المدني ومعرفة جيدة لكيفية فتح قنوات الاتصال بين مختلف الفاعلين في إطار نظرة شمولية، كي نجعل المواطن يشعر بانتمائه إلى المدينة أي بامتلاكه للفضاءات (حيازته) لها.

تقودنا هذه النظرة الأخيرة إلى التساؤلات التالية: ما هي الإستراتيجية التي ينبغي إتباعها لجعل سكان المدينة أكثر فاعلية؟ وأي نوع من التسيير المتطلب إيجاده لتشجيع التزامات السكان .

7- دور للقطاع الخاص بتكوين المدينة .

أن السياسة الوطنية للمدينة يجب أن تعكس شراكة قوية وفعالة بين القطاع العام والقطاع الخاص. بالاعتماد على الفدرالية، واعتماد الدولة والمحلية رغم أهميتها، إلا أنها لا تكفي لحل مشاكل مدننا.

يجب تدخل القطاع الخاص ليستطيع توفير الأحوال الضرورية لإعادة البناء والتوسع، ويستطيع أن ينجز مشاريع التطور الكبير على المستوى الواسع لإيجاد اقتصاد محلي كاملا".

كما يلاحظ في هذا الشأن كذلك بأن الشراكة (العامة/الخاصة) المتعلقة بالتهيئة، وتحسين الهياكل القاعدية تضاعفت، في بعض الدول الأوروبية، ففي الثمانينات القرن الماضي أن شركات إنجاز وبناء، مستثمرون، هيئات مالية وشركات تطوير أخرى تعاونت مع السلطات العمومية تحت شعار الثورة العمرانية. وتزايدت بعدها الاتفاقيات في مختلف المجالات.

فالبلدية وحدها لا تتوفر على وسائل مادية ومالية تسمح لها بحل كل المشاكل المدنية.....بل بمجهودات كل المهتمين بتسيير المدينة، والتي يمكن أن تجمع بواسطة تعاون فعال، لتواجه تحديات التسيير المشترك.

8- مشاركة القطاع الخاص والعام لخدمة المدينة .

رغم تعدد المتدخلين في المدينة باعتبار أن لكل رؤيته الخاصة للمشاكل، ولكل أولويته، الأمر الذي يجعل من عملية التنسيق أمرا معقدا، وبالتالي التناقض في بعض الأحيان بين الكيفيات المطروحة لمعالجة الوضع وضبط التعقيدات، لذا كثيرا ما نتساءل عن بعض النماذج الناجحة في التسيير

هل نعتد التسيير الخاص: أي أن البلدية هي التي تشرف على تسيير كل القطاعات التابعة لها وذلك باستعمال وسائلها البشرية والمادية الخاصة بها أفضل ام لا .

أم نعتد التسيير المشترك وذلك بالتسيير الذي يعتمد على التنسيق بين البلدية والمتعاملين الآخرين في آن واحد.

التساؤل على نوع التسيير الأنفع، يقودنا أن نتساءل كذلك، وبنفس النظرة إلى محل التسيير (المدينة). هذه الأخيرة يمكن أن نقسمها إلى نموذجين: المدينة السوق – المدينة الحي.

- المدينة السوق: أراضي حضرية ، سكن ، قروض ، اتصالات ، خدمات ، لمختلف الشركات ، مهنة حرة ، عمل توظيفي..
 - المدينة الحي: خدمات عمومية عبر الأحياء والتي هي إما مصالح تجارية (ماء، تطهير، جمع نفايات منزلية، نقل بعض الأشخاص) أو خدمات تنظيمية (الخدمات التي تنظم فضاء المدينة وتحاول تحسين الظروف داخل الأحياء)، أو خدمات اجتماعية تهدف إلى إخراج بعض الفقراء من فقرهم، تثقيف آخرين وتعلمهم أو أفعال ردية ضرورية للتسيير الحسن للجميع.
- يمكن أن ينمو هذا التصور على غرار تصور مفهوم الحي، كما يمكن أن يبنى على ميثاق محلي للمواطنة، أو على هندسة خاصة تركز على سلطة الحي.

العمل هنا يقتضي إيجاد تحالف اجتماعي سياسي واسع النطاق يهدف إلى إيجاد التجانس، التنسيق والإدماج الاجتماعي. مثلا: إرسال برنامج لإجتثاث الفقر، برنامج القضاء على الأفات الاجتماعية. في هذه الحالة البلدية تكون هي العمود الفقري الذي يركز حوله هذا النشاط التسييري الاجتماعي.

9- معالجات وحلول لمشاكل المدينة .

التحكم في تسيير المدينة يقتضي تحديد القطاعات المراد التدخل عليها تحديدا واضحا ، لكن بنظرة شمولية (تعيين خصوصية كل قطاع ومجالات التداخل بينها). ومن بين هذه القطاعات التي ينبغي أن تكون من أولويات مسير المدينة – رغم درجات تفاوت تأثيرها من مدينة لأخرى- نذكر ما يلي :

*الفضاءات العمومية: هذه الحالة تفرض على السكان وكذلك أصحاب القرارات أن يعتمدوا طريقة ديناميكية للتهيئة العمرانية وأن يجدوا حولا متجددة لاستغلال الملائم للفضاءات المتواجدة عبر كل أنحاء المدينة.

*إعادة تأهيل الأحياء مراكز المدن : المتضررة (القديمة) و الفضاءات العمومية، الطرقات هي أول الإجابات التي تعصف بمدننا والتي ينبغي للمسؤولين على مستوى البلدية النظر فيها.

النوع الثاني من الإجابة التي يجب أن ينظر إليها المسؤولون على مستوى البلديات هي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لسكان هذا النوع من الأحياء.

فإدماج هذا النوع من الأحياء (والمتواجدة عموما في ضواحي المدينة)، ينبغي أن يكون من أولويات مسير المدينة . لأن الكثير من هذه الأحياء أصبحت أماكن لاهي قروية فتطور مستلزمات الريف ، ولاهي حضرية فتستفيد من خدمات المدينة .

*أزمة النقل الحضري: شوارع مدننا مكتظة بالمشاة وسائل النقل، تجهيزات النقل العمومي لا تستطيع تلبية الطلب، كما لا تستطيع الشوارع المتدهورة تلبية الحركة في الميكانيكية في الوقت

اللازم للانتقال من نقطة إلى أخرى، وحوادث المرور في تصاعد مستمر واختلاط المشاة مع طرق الخاصة بالمركبات بسبب الباعة المتجولين وغيرها من مشاكل التي تتسبب في تلوث بيئة المدينة .
عليه النقل الحضري في أغلب هذه المدن بحاجة إلى تسير محكم للارتقاء به إلا أهدافه الحقيقية (التوصليل بسرعة ،بأمان ،وبأقل التكاليف) .



صور توضح مشاكل النقل في بغداد

*النفائيات الصلبة :وضعيتها في جل مدننا تجعل من مسير المدينة يرسم لها العديد من الخطط ليستفيد منها لأنه عبارة عن عائدة أي مادة ثانوية للنشاط العمراني. كما يمكن تطبيق عدة مبادئ معروفة في التسير تجعل من مسير المدينة يستفيد من وجود هذه النفائيات مثلا:

- تطبيق مبدأ الملوث الأكبر يدفع الأكثر.
- تفعيل الضرائب المتعلقة بحماية المحيط...
- التوعية وإنشاء هيئات تتكفل باستغلال النفائيات والتفكير في تخفيض المصاريف المتعلقة بمعالجتها على الأقل، والتقليل من الانتشار العشوائي لأماكن جمع النفائيات في كل أنحاء المدينة.

*تسير القطاعات الأخرى:

- كالمساحات الخضراء: (تشجيع المبادرات الفردية والجماعية كإنشاء مؤسسات خاصة ومتخصصة في صيانتها، والتي تهدف إلى حمايتها والمحافظة عليها....

- المياه الصالحة للشرب: (التفكير في إيجاد طرق التعامل العقلاني معها، خاصة في المناطق الجافة والشبه الجافة....)

يجب على مسير المدينة أن يبنى استراتيجيته على الاستغلال الأمثل لكل عناصر المحيط الحضري، ويحسن الاستفادة من العوامل المحيطة به مع تطويرها مركزا على بعض النقاط، نذكر منها على سبيل المثال، لا الحصر، ودون ترتيب ما يلي:

- الإشراف على حملات تطوعية.
- مراقبة لكل التغيرات وتشخيص تدهور للمحيط.
- تشجيع المبادرات الفردية والجماعية الهادفة إلى تحسين إطار الحياة.
- إشراك أهل الحي في العمليات العمرانية وذلك بواسطة ورشات ميدانية.
- تحديد نوعية مشاركة السكان، مثلاً:
 - هل هي مشاركة تقنية ؟
 - هل هي استثمار جماعي في فعل معين ؟
 - مشاركة مالية.
- تهيئة وتسيير الأحياء على شكل وحدات جوارية لها تجانسها.
- تشجيع الدراسات المفيدة لعمليات التسيير :
 - جمع المعلومات وتحليلها.
 - إيجاد قاعدة بيانات
 - تقوية شبكة علاقات واتصالات مع المتدخلين والمتعاملين الأساسيين
- تحديد الشركاء الحقيقيين، والفاعلين.
- مساعدة الجهات المختصة بمعالجة مشاكل المدينة قدر المستطاع
- توعية مجتمع المدينة و(سكانها) وإشراكهم بالعملية التخطيطية والتنفيذية .

10- مراحل التخطيط الحضري بتنفيذ بيئة حضرية متوازنة .

بعد تعيين القطاع المراد دراسة تسييره، وتحديد كل الظروف اللازمة لذلك، فإن العملية تمر بالمرحلة التالية :

- جمع المعلومات: البحث عن الوثائق الضرورية والإحصاءات اللازمة، تجميعها وتخزينها...
- فهم المعطيات وتحليلها وفق الأهداف المسطرة سابقاً.
- ترجمة نتائج التحليل وإخراجها في الصورة الملائمة للاستعمال.
- تنفيذ الدراسات والمخططات التي تم تكوينها لخدمة المجتمع .
- الربط قدر المستطاع بين البيئة الحضرية الحالية والتي تم دراستها وحل مشاكل القائمة لها وإبرازها بصورة مدروسة وجيدة .

11- اسباب الاختلال بين التخطيط والتنفيذ المدن

إن القدرات الفعلية للأجهزة التخطيطية العربية بدت متدنية للغاية فلاهي استطاعت أن تسيطر على التوسع العمراني الذي اكتسب صبغة شبه عشوائية في الكثير من الأحيان والذي اثر على بيئة المدينة ، أو تمكنت من أن تطرح تصورات واقعية و عملية تواكب التطور الحاصل في مجال تكنولوجيايات الإعلام لحل المشاكل التي تعاني منها مدنا أو على الأقل توفقت في خلق شعور بالرضى والارتياح لدى المخططين و السكان على المستوى الحضري . و لعل أهم الاختلالات الهيكلية والوظيفية التي تعاني منها مدنا تتعلق بثلاث مستويات:

- مستوى التنظيم : تنظيم المجال الحضري بكل جوانبه بشكل يسمح بالعمل ضمن إطار منظم و دقيق لحل المشكلة الحضرية ،
- مستوى أسلوب القيادة ، إتخاذ القرار والتسيير،
- مستوى التجاوب بين التخطيط-المستعمل-الفاعل و التخطيط المدروس والمخطط له .

الاستنتاجات والتوصيات

- استخدام مفاهيم التخطيط المستدام هو الحل الامثل للتغلب على مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية والخامات الغير متجددة في مجال العمارة والتصميم البيئي
- ضرورة وضع استراتيجيات تهدف الى صنع القرار التخطيطي الصحيح قبل وضع المخططات التنظيمية.
- تحقيق احتياجات الاستدامة في التخطيط العمراني عن طريق تحديث المخططات التنظيمية والتي تشمل المخطط التنظيمي على منظور ثلاثي الابعاد لكل من المباني والسكان (اجتماعي، اقتصادي وبيئي فضلا عن العمراني) فضلا عن رؤية مستقبلية طويلة الامد لاستراتيجية التنمية العمراني .
- لابد ان يحتوي التخطيط الحضري البيئي المستدام على استراتيجية تصميمية تتضمن تطور التصميم وتحديثه وفق المتغيرات وانتاج قواعد للتصميم ومخطط الادارة والتنفيذ ومواكبتها النمو العمراني والتطور التكنولوجي .
- يجب ان يكون التخطيط الحضري شاملا لمواضيع الاستدامة البيئية وان ينال فهم ودعم المجتمع المحلي ولا بد ان يعبر بشكل واضح عن السياسات المستمدة من الاستراتيجية التخطيطية التنموية وان يحتوي على سيناريو لتنمية المناطق والقرى القريبة المجاورة وتطوير شبكة المواصلات واستعمالات الاراضي وضبط الكثافة السكانية
- الانتباه الكبير الى تصميم المساحات المفتوحة الخضراء وهو موضوع لا يقل اهمية عن باقي التفاصيل العمرانية كالمساحات والطرق الملاعب وتمثل المساحات الخضراء الاستثمار الامثل للتجمع السكني ولا بد من ان يتم التفكير في هذه المساحات بشكل متكامل مع المباني وكذلك للحد من التأثيرات المناخية في التجمعات العمرانية.
- المناطق الخضراء المفتوحة والحدائق (هي الرئة الخضراء (green lungs) التي تعمل على تلطيف المناخ وتعزيز التنوع الحيوي والراحة العامة وفرص المتعة والرفاهية لذا لابد ان تصمم بحيث تكون ملائمة لمختلف الفئات والاعمار وبحيث تشكل نقاط جذب عمرانية ،
- ضرورة ان توجه طريقة التصميم مواقع الابنية بحيث يتم الاستفادة من العوامل المناخية (التشميس الرياح التظليل،...) في المباني ولخفض تكاليف الطاقة التي تؤثر على البيئة بصورة عامة .

- استخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة والحد من استخدام المركبات الخاصة لتقليل من الانبعاثات الغازية .
- استخدام مواد بناء صديقة للبيئة وتحقق اقل استهلاك للطاقة .
- ضرورة اندماج وتكامل الطاقة مع تخطيط استعمالات الاراضي.
- تعدد الجهات التي تعمل في مجال العشوائيات (المحافظة ، وزارة الاسكان ، وزارة البلديات، وزارة الدفاع ، امانة بغداد ، وزارة الداخلية) وعدم التنسيق الفعال بينها .
- الاهتمام بوجود اطار فكري عام لسياسة عمرانية شاملة ونشر فكر التصميم المستدام في العراق والاستفادة من تجارب الدول في ايجاد الحلول التي تحقق الاستدامة بتكلفة اقتصادية تتناسب جميع الفئات المجتمع.

التوصيات

- على الجهات المعنية نشر الوعي البيئي بين الافراد والمجتمع وتوضيح الفوائد الاقتصادية لتطبيق الاستدامة في مبانينا والحفاظ على بيئة المدينة ..
- اعطاء الاهمية والاولوية للبيئة بشكل اساسي في اثناء وضع السياسات التخطيطية وفي مرحلة مبكرة منها وتكاملها مع الدراسة الاجتماعية والاقتصادية يعد الدعامة الكبرى في سهولة الوصول الى التخطيط المستدام على جميع المقاييس ، فتحقيق التنمية العمرانية المستدامة يتطلب عملا جادا من قبل اطر مختصة ومؤهلة ، وهو تعبير عن نجاح استراتيجية تنمية عمرانية مستدامة.
- ضرورة مواجهة مشكلة سكن العشوائيات بما يتماشى مع إتباع المنهج العلمي ، الذي يؤدي للحلول والبدائل المناسبة للفرد والمجتمع لانه احد الاسباب الرئيسية في تلوث بيئة المدينة .
- الاستفادة من فوائد البيئة على الموقع وعلى تنسيق الموقع : المعالم المائية زراعة الاشجار والمسطحات الخضراء
- تعمل على التخفيف من الضجيج وعوامل التلوث البيئية الأخرى
- مواد البناء المستدامة يمكن ان تحافظ على قيم اقتصادية منخفضة حيث تسهم في تلطيف تأثيرات الطقس غير الملائمة
- العمل على توفير التجهيزات اللازمة لتطبيق مفهوم الاستدامة في العمارة والتخطيط الحضري

- تطوير مواقع الخدمات والمرافق بعد تحديد الاحتياجات وفقا لاجمالي عدد السكان تلك المدن .
-الإكثار من المنتزهات والحدائق والمساحات الخضراء لإعادة التوازن بين المساحات المبنية والأحياء
الوظيفية.واعتبارها رئة تلك المدن وفوق كل هذا وذاك ضرورة الاهتمام بتكوين الأطر البشرية التقنية
المختصة في مراقبة التلوث ومحاربهه.والعمل على نشر الوعي البيئي عن طريق تنظيم المعارض
والندوات وتعليق الملصقات وتنظيم المهرجانات والتظاهرات حول هذا الموضوع.

المصادر ..

- أبراهيم ، حازم واخرون "الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن" ، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، القاهرة ،
الطبعة الرابعة ، 1986م .
- أحمد، سليمان، "الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية"، دار الكتب والتوزيع ، القاهرة، 1992م.
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية
- إبراهيم ، عبد الباقي " كيف يقوم الساكن بأستكمال مسكنه بنفسه " مجله عالم البناء العدد 2- أبريل 1980
- التشريعات ذات العلاقة بعمل دوائر البلديات ، وزارة البلديات ، الجزء الثاني ، 2002
- عبد ، عبدالله فرحان ، المدينة المعاصرة بين الفكر التخطيطي والادارة الحضرية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد /
معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا ، 2011.
- د. أحمد كمال عفيفي ، نظريات في تخطيط المدن واقاليمها ، العالمية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1991
- الحمد ، رشيد وصباريني ومحمد سعيد ، البيئة ومشكلاتها ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب ،
الكويت ، 1979 .
- شلبي، هايدي احمد ، سالم ، احمد حلمي " نحو اعداد منظومة متكاملة لمعايير قياس التدهور في المناطق والاحياء
السكنية العشوائية" ، مؤتمر الاسكان العربي الثاني ، بغداد ، 18-20/12/2012.
- Architecture online Boston Architectural Centerwww.Sustainable -1
- (ادوات الارض ، تمويل الاسكان والتخطيط التشاركي للمستوطنات) ، ورشة عمل تدريبية ،مجمع الامم المتحدة ، بغداد ،
5-3 شباط 2013..
- Carlsson, V.&Mkandla , S. , Environmental Education : Global Trends and local Reality
، The Journal of Environmental Education , Vol. 18, Issue 3, 1999,.
- عليان ، أ.د.ريحي مصطفى، غنيم، د.عثمان محمد، اساليب البحث العلمي، الاسس النظرية والتطبيق العملي، الطبعة الرابعة
2010م، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان.

- الخفاجي، سرى فوزي، العلاقات الشكلية في المشهد الحضري، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى القسم المعماري - كلية الهندسة- الجامعة التكنولوجية، 2007.

- " ايجاد الحلول الجذرية للتجاوزات السكنية" ، تقرير لامانة بغداد ، اب ، 2011 .

- الملا حويش ، لؤي طه ، السكن العشوائي بين حق السكن اللائق وواقع الحال ، دراسة ميدانية تحليلية اجتماعية تخطيطية، المؤتمر الرابع ، معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، 2005 .

- الاعظمي، زينب رياض، المحاور الحركية والبصرية وتأثيرها في المشهد الحضري لمراكز المدن، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى قسم الهندسة المعمارية في الجامعة التكنولوجية، 2008.

امانة العاصمة ، تقرير التصميم الانمائي الشامل لمدينة بغداد حتى سنة 2012 .

-الداغستاني ، عصام صالح . " ادارة التنمية المستدامة في البيئة الحضرية لمدينة بغداد " ، اطروحة دكتوراه ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، 2009 .